البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر السابع

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 8 – 10 كانون الثاني/ يناير 1996

المؤتمر السابع للحوار
البرلماني العربي – الأفريقي
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 8 – 10 كانون الثاني/ يناير 1996
البيان الختامي

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وبدعوة كريمة من مجلس النواب الأردني جرت في عمان في الفترة من 8 إلى 10 كانون الثاني – يناير 1996 أعمال المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي – الإفريقي، بحضور وفود برلمانية تمثل البرلمانات الإفريقية والعربية في البلدان الآتية:

الجزائر – البحرين – بنين – بوركينا فاسو – بوندي – إفريقيا الوسطى – الكونغو – جيبوتي – مصر – الغابون – غانا – العراق – الأردن – لبنان – الجماهيرية العربية الليبية – مالي – مالاوي – المغرب – النيجر – فلسطين – قطر – السنغال – السودان – سوريا – التوغو – تونس – أوغندا – الإمارات العربية المتحدة – اليمن.

وحضر المؤتمر بصفة ملاحظ ممثل عن منظمة الوحدة الإفريقية.

وجرى حفل افتتاح المؤتمر في مبنى مجلس الأمة الأردني تحت رعاية وحضور صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الذي ألقى كلمة جامعة، أقر المؤتمر فيما بعد بالإجماع اعتبارها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر وقد استهل الملك كلمته بالترحيب بالوفود البرلمانية الإفريقية والعربية المشاركة في أعمال المؤتمر.

وأشار جلالته إلى أن الأمة العربية قد ناضلت مثلما ناضلت الشعوب الإفريقية للخلاص من الهيمنة الأجنبية والسيطرة الاستعمارية والتمييز العنصري. كذلك أكد جلالة الملك الحسين أن الشعوب العربية والإفريقية تدرك بوضوح ما ينبغي عليها مواجهته من تحديات ومشاكل تتمثل في مظاهر الفقر والتخلف والجهل وغياب الديمقراطية في هذا الجزء أو ذاك.

وحول دور البرلمانيين في هذا المضمار أكد صاحب الجلالة أن مسؤولية البرلمانيين كبيرة لأنهم يمثلون ضمائر شعوبهم ومطالبون بالإسهام بكل طاقاتهم في إرساء قواعد حسن الجوار والأخوة والتعاون فيما بين بلدانهم.

وأكد جلالة الملك أهمية الديمقراطية والتعددية كعناصر أساسية في النظام العالمي الجديد إلى أن الأردن كان من السباقين لإقامة نظامه السياسي على قيم الحرية وحقوق الإنسان.

كذلك أكد جلالته أنه في جو من الثقة بالنفس اتجه الأردن بكل ثقة وقناعة إلى الولوج في عملية السلام، تلك العملية التي تنهي عقوداً من المعاناة والمآسي وتؤسس لمستقبل آمن مستقر لشعوب المنطقة.

وكان معالي المهندس سعد هايل السرور، رئيس مجلس النواب الأردني، قد تحدث مرحباً أيضاً بضيوف الأردن الأفارقة والعرب الذين يشاركون في أعمال المؤتمر.

وأشار معالي السيد السرور إلى أن الشعوب الإفريقية والعربية تجمعها روابط وثيقة من النسب والجوار والثقافة والمصالح، كما ربطها تاريخ طويل من المواقف المشتركة في وجه الهجمة الاستعمارية والتمييز والفصل العنصريين.

وفي حديثه حول التغيرات التي طرأت على العالم أشار معالي السيد سرور إلى أن ملامح الغد ستكون السلام والحوار بين الشعوب. وطرح معاليه اقتراحاً بأن تتقدم الوفود الإفريقية والعربية إلى المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني الدولي بطلب تأسيس جهاز برلماني دائم إفريقي – عربي على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط.

وختم معالي السيد السرور كلمته بالتأكيد أن التعاون الإفريقي – العربي أدى ضرورة تفرضها التطورات التي حدثت في العالم الذي تتجه أقطاره إلى التنسيق الإقليمي الواسع فيما بينها ضماناً لمصالحها.

وعلى أثر كلمة الترحيب التي ألقاها رئيس مجلس النواب الأردني، استهل سعادة الشيخ عبد الخضر سيسوكو، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية ورئيس مؤتمر السادس للحوار البرلماني الإفريقي – العربي، كلمته بتوجيه الشكر إلى جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك الأردن، على تفضله بالموافقة على ترأسه شخصياً الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السابع للحوار. كما أبرز شجاعة وحكمة جلالته، وهما صفتان تمكنانه دائماً من التغلب على الصعاب والأزمات وبفضلهما منحته إسبانيا جائزة أمير آستورياس لعام 1995 تتويجاً لجهوده من أجل السلام، وطلب السيد سيسوكو إلى البرلمانيين الأفارقة والعرب، أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتوثيق عرى التضامن بين شعوبهم، وتوسيع مجال التعاون فيما بينهم كي يتمكنوا من الإسهام في حل المشاكل الأساسية التي تواجه شعوبنا، وهي الفقر والمرض، والأمية والبطالة،... الخ.

ثم أنهى كلمته معبراً عن تمنياته بتحقيق تكامل حقيقي بين الاقتصاديات الإفريقية والعربية حتى يتجسد التعاون والإخاء بين الشعبين في الواقع إلى أعمال ملموسة.

ثم تحدث سعادة الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، فأعرب عن الشكر والامتنان العميقين للمملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وبرلماناً وحكومة وشعباً على استضافة أعمال المؤتمر وعلى حسن الوفادة وتوفير أجواء رائعة للحوار المثمر بين ممثلي الشعوب الإفريقية والعربية.

وفي إشارة إلى التطورات التي جرت على الساحة الإفريقية أشار الدكتور السعيد إلى تحرر جنوب إفريقيا من نظام التمييز العنصري (الأبارتهيد) وسيرها على طريق التطور الديمقراطي، وتوقف الصراع الدموي في رواندا، واستمرار الانقسام في الصومال، ونشوب النزاع اليمني – الأرتيري الذي ينبغي أن يحل عن طريق الحوار والتفاهم.

وحول الوضع في الشرق الأوسط نوّه الدكتور السعيد بتوقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، وبروز الأمل في التوصل إلى تسوية على المسارين السوري واللبناني في إطار تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وهضبة الجولان وجنوب لبنان في إطار سلام عادل وشامل ودائم، وأوضح الدكتور السعيد القلق الذي يثيره استمرار فرض الحصار على العراق وليبيا وموضوع الأسرى الكويتيين.

وفي حديثه عن القضايا المطروحة أمام المؤتمر، أوضح الدكتور السعيد أن السلاح الأكثر فاعلية في مواجهة تلك القضايا هو تضافر الجهود بين البلدان الإفريقية والعربية.

وفي ختام كلمته أعلن الدكتور السعيد أن دورة طارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ستعقد بعد انتهاء أعمال مؤتمر الحوار، وذلك لاتخاذ الخطوات المناسبة إزاء قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس الشريف، ودعا البرلمانيين الأفارقة إلى التضافر مع أشقائهم العرب في هذا المجال.

وبالنسبة لسعادة السيد / بونييصا أرسين بي، رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو، ورئيس اتحاد البرلمانات الإفريقية، فإنه قد عبّر عن امتنانه للسلطات الأردنية لدقة تنظيم المؤتمر.

وبعد أن أبدى أسفه لأن الحوار البرلماني الإفريقي العربي لم ينجح حتى الآن في تجسيد القرارات والتوصيات الصادرة عن لقاءاته، دعا المؤتمر إلى البحث عن أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تعاوننا البرلماني. كما دعا إلى استخدام الدبلوماسية البرلمانية القائمة على الحوار والتفاوض من أجل منع النزاعات والحفاظ على السلم والأمن في بلداننا. وطلب منهم كذلك أن يعنوا باحترام القيم العالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودولة القانون.

ثم طالب البلدان الإفريقية والعربية أن تتعاون معاً تعاوناً وثيقاً وأن توحد صفوفها لجعل إفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما من خلال الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وفي النهاية دعا ممثلي الشعوب الإفريقية والعربية إلى توثيق التضامن والتعاون فيما بينها من أجل الاستعداد لمواجهة عالم يتصف بالمنافسة في إطار الوثيقة الختامية لجولة أورجواي التي يمكن أن تكون آثارها مفيدة بالنسبة لنا إذا عقدنا العزم على العمل وتوحيد الصفوف.

وفي بداية الجلسة العامة الأولى التي ترأس جانباً منها سعادة عبد الخضر سيسوكو رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، ورئيس المؤتمر السادس للحوار البرلماني العربي – الإفريقي، وافق المؤتمر بالإجماع والتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر السابع وذلك على النحو الآتي:

1 – معالي المهندس سعد هايل السرور، رئيس مجلس النواب الأردني رئيساً للمؤتمر.

2 – سعادة بونييصا آرسين يي، رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو، نائباً للرئيس.

3 – معالي الدكتور جواد العناني، عضو مجلس الأعيان الأردني، مقرراً عاماً.

كذلك تمت الموافقة النهائية على جدول أعمال المؤتمر الذي اقترحته لجنة المتابعة والذي ضم البنود التالية:

1 – انتخاب مكتب المؤتمر.

2 – إقرار جدول الأعمال.

3 – تقرير لجنة المتابعة.

4 – دور البرلمانات الإفريقية والعربية في وضع آليات لمنع وتسوية النزاعات في إفريقيا والعالم العربي.

5 – التعاون الإفريقي العربي لجعل إفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

6 – آثار تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات البلدان الإفريقية والعربية.

7 – اقتراحات ملموسة لتنشيط الحوار البرلماني الإفريقي – العربي.

8 – تعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية المؤتمر الحوار البرلماني الإفريقي – العربي.

9 – تشكيل لجنة المتابعة الجديدة.

10– موعد ومكان عقد المؤتمر الثامن.

وبعد إقرار جدول الأعمال استمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد جان ماري صومدا، عضو مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو، والذي تضمن عرضاً لنشاط اللجنة في الفترة ما بين مؤتمري الحوار السادس والسابع. ووافق المؤتمر على تقرير لجنة المتابعة.

ثم أعلن رئيس المؤتمر عن تشكيل لجنتين المناقشة البنود الباقية من جدول الأعمال، وذلك على النحو الآتي:

اللجنة الأولى – لمناقشة البندين الرابع والخامس من جدول الأعمال.

اللجنة الثانية – لمناقشة البنود السادس والسابع والثامن من جدول الأعمال.

وطلب الرئيس من الوفود تسمية ممثليها في كل من اللجنتين.

وقد اجتمعت اللجان في اليوم التالي وناقشت بنود جدول الأعمال المحالة إليها من المؤتمر.

وبعد مداولات اتسمت بالجدية والشعور الرفيع بالمسؤولية توصلت إلى إقرار توصياتها التي استمع إليها المؤتمر. وفيما يلي نص توصيات اللجنتين الأولى والثانية:

المؤتمر السابع للحوار البرلماني الإفريقي
العربي عمان، 8 – 12 كانون الثاني، 1996
تقرير اللجنة الأولى

اجتمعت اللجنة الأولى يوم الثلاثاء 9 يناير، كانون الثاني 1996 برئاسة سعادة السيد سعيد إبراهيم بادول رئيس الجمعية الوطنية لجيبوتي، يعاونه السيد عبد الله عبد الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني مقرراً لها.

وشارك في أعمال هذه اللجنة برلمانات البلدان الآتية: الجزائر، بنين، البحرين، بوركينا فاسو، بوروندي، إفريقيا الوسطى، الكونغو، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجابون، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، أوغنده، فلسطين، قطر، السنغال، السودان، سورية، توجو، تونس، اليمن.

كان جدول أعمالها يتضمن الموضوعين الآتيين:

1- دور البرلمانات الإفريقية والعربية في وضع آليات لمنع وتسوية النزاعات في إفريقيا والعالم العربي.
2- التعاون الإفريقي – العربي لجعل إفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

وفي نهاية أعمالها توصلت اللجنة إلى النتائج الآتية:

أولاً: دور البرلمانات الإفريقية والعربية في وضع آليات لمنع وتسوية النزاعات في إفريقيا والعالم العربي

إن نهاية الحرب الباردة كانت تبشر بأيام خالية من التوتر والنزاعات ولكن على النقيض من ذلك شهدت إفريقيا والعالم العربي نزاعات متزايدة داخلية وخارجية بالإضافة إلى تصاعد أعمال العنف. ويشكل استمرار هذه النزاعات تهديداً خطيراً للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذين الإقليمين بسبب تحطيم أدوات الإنتاج. والمخاطر التي تشكلها على الأمن والاستقرار والديمقراطية، علاوة على المآسي التي تسببها على الصعيد الإنساني (أعداد كبيرة من الموتى والجرحى والمعوقين واللاجئين والنازحين ومن لا مأوى لهم .. الخ).

لذا يجب علينا أن نبحث أولاً عن أسباب هذه النزاعات حتى يمكن بالتالي وضع استراتيجية أو آلية فعالة تكون قادرة على منع النزاعات في إفريقيا والعالم العربي وتسويتها.

ويمكن تقسيم النزاعات التي يعاني منها هذان الإقليمين إلى نزاعات داخلية ونزاعات خارجية.

أ. النزاعات الداخلية:

ترجع هذه النزاعات إلى الممارسات غير الديمقراطية مثل الاستيلاء على السلطة و/ أو الاحتفاظ بها بالقوة وكذلك العقود العديدة من الاستعمار وما خلفته من مشاكل اجتماعية واقتصادية.

إن الفساد الذي يميز بعض الأنظمة، وانعدام الديمقراطية، وغياب الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية والتدخل الأجنبي، وتردي الأحوال الاقتصادية هي كذلك من بين العوامل التي تسهم في تزايد النزاعات.

وهناك نزاعات أخرى ترتبط بمشاكل الهوية الاجتماعية التي تتميز هي أيضاً بمشاعر الكبت والإحباط التي تسيطر على بعض المواطنين حينما يرون أن إقليمهم أو مجموعتهم العرقية أو معتقداتهم ضحية للظلم.

كما أن الإرهاب الناجم عن التطرف الديني أو العرقي أو السياسي سبب آخر لهذه النزاعات.

ب . النزاعات الخارجية:

عادة ما تكون المشاكل ذات الطابع الإقليمي مصدراً للنزاعات العنيفة لأن المناطق المتنازع عليها تزخر عادة بثروات يقع عليها التهافت. وعلاوة على هذه النزاعات تعاني إفريقيا والعالم العربي من نزاعات إيديولوجية بين الدول تعتبر امتداداً للحرب الباردة ومن مخلفاتها، ومن النزاعات الأخرى ما هو نتيجة الغزو أو احتلال الأراضي بالقوة، وتدخل بعض القوى الأجنبية في السياسة الداخلية للدول الأخرى.

ج. إسهام البرلمانات الإفريقية والعربية في حل النزاعات:

بوسع البرلمانيين أن يساهموا في تهدئة بؤر التوتر وتسوية النزاعات الداخلية كما يمكنهم تحقيق الوفاق والسلام بين الأطراف ما داموا يمثلون جميع أقاليم الدولة ومكوناتها العرقية والدينية والثقافية. ومن هذا المنطلق فإن البرلمان يعتبر منبراً مثالية وإدارة فعالة للحوار على المستويين الداخلي والخارجي.

أولاً: على المستوى الداخلي:

إن البرلمان مكان مهم للإسهام في حل معظم النزاعات، بفضل طريقة اختيار أعضائه أولاً، وروح الحوار والتسامح التي تميز أعماله كذلك.

ينبني على هذه الملاحظة أن البرلمانيين مطالبون ببناء الوحدة الوطنية. ولتحقيق ذلك، يجب عليهم أن يحرصوا بصفة خاصة على:

1 – إرساء ديمقراطية حقيقية ترتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعددية وتقوم على أسس تمثيلية صحيحة.

2 – تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة حتى يمكن القضاء على الكبت والإحباط الذي تشعر به فئات معينة من السكان.

3 – إنشاء لجنة تختص بمنع وتسوية النزاعات.

4 – إدانة الإرهاب بكافة أشكاله والسعي إلى عقد اتفاقية جماعية من أجل تكتل الجهود لتطويق الإرهاب ومحاربته. مع تمييزه عن الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال.

ثانياً: على الصعيد الخارجي:

في أغلب الدول الإفريقية والعربية التي يوجد بها نظام ديمقراطي يخوّل الدستور اختصاصات مهمة للبرلمان في مجال السياسة الخارجية ولاسيما في حالة النزاعات حيث يشترط الحصول على موافقته المسبقة لأي إعلان للحرب أو إرسال قوات عسكرية إلى الخارج.

وعليه يكون على البرلمانات أن تعنى باحترام الأحكام الدستورية، من جهة، وبتطبيق مبادئ الشرعية الدولية من جهة أخرى، وخاصة:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة.
- تسوية الخلافات سلمياً عن طريق التفاوض والوساطة والمصالحة.
- عدم اللجوء إلى اتخاذ إجراءات كالحصار تؤدي إلى الضرر بمصالح الشعوب الحياتية كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية والدولية.
- نظرا لأن البرلمانيين هم ممثلو شعوبهم فإن عليهم أن يشاركوا في الوساطة والمصالحة والتحكيم. إن عليهم أن يطوروا الدبلوماسية البرلمانية وأن ينشئوا آليات لمنع وتسوية النزاعات بطرق سلمية مبنية على الحوار.

وهكذا، فإن إحدى السبل التي يمكن أن تسلكها الدبلوماسية البرلمانية يتمثل في تشكيل مجموعات صداقة فيما بين البرلمانات الإفريقية والعربية، يكون من أهدافها تنفيذ برامج إعلامية وتثقيفية عن السلام تخصص لنشر فضيلة الحوار والتسامح وإقامة مبادلات ثقافية تتيح الفرصة لفهم متبادل أفضل.

وبالنسبة للآلية التي يمكن أن تنشئها البرلمانات العربية والإفريقية، ينبغي تشكيل لجنة دائمة مشتركة من برلمانيين يمثلون المجموعتين بشكل متساو، وذلك بالتوصية باتخاذ التدابير اللازمة لحل أي خلاف قائم أو في طور التكوين، ولتسويته عند الضرورة.

وفي إطار هذه المهمة، ينبغي أن تسهم هذه اللجنة كذلك في توضيح الحقائق ودعم السلام من خلال وضع مساعيها الحميدة تحت تصرف المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية، والدول المجاورة عند الاقتضاء، فيما يتعلق بالنزاعات في مختلف المناطق على أن يوفر لهذه اللجنة كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي.

إن البرلمانات الإفريقية والعربية لتعبر عن سعادتها بقرار منظمة الوحدة الإفريقية إنشاء آلية مكلفة بمنع وإدارة وتسوية النزاعات وصندوق لحفظ السلام، وتتعهد بتقديم الدعم اللازم لعملها.

إن لزيادة فعالية عمل اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي تتطلب مواصلة الحوار فيما بين الاتحاديين من جهة وبين أعضاء كل اتحاد من جهة أخرى.

كذلك ينبغي التقدم بطلب مشترك للاتحاد البرلماني الدولي بإنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في إفريقيا والعالم العربي ضمن هياكل الاتحاد البرلماني الدولي.

ثانياً: التعاون الإفريقي – العربي لجعل إفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل:

أولاً – مقدمة

إن هدف ضمان الأمن – الذي هو جزء لا يتجزأ من قضية تحقيق السلام – قد كان دائماً – وما يزال – أحد المطامح الأساسية لجميع الدول. ولجأت الدول من أجل ضمان أمنها إلى حيازة الأسلحة المختلفة، واستخدمت منجزات العلم والتكنولوجيا في تطوير الأسلحة، وتم التوصل إلى أسلحة شديدة التدمير: نووية وكيميائية وجرثومية... الخ.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بوجه خاص، شهد العالم سباقاً محموماً في ميدان التسلح وانتشار الأسلحة النووية التي أصبحت تشكل خطراً على الجنس البشري بأسره. ولا يقل عن ذلك خطراً الانتشار الذي نشهده مؤخراً للأسلحة الكيميائية في العديد من مناطق العالم. وبقدر ما يكون الوضع مضطرباً في إحدى المناطق بقدر ما يشتد الخطر الناجم عن سباق التسلح واللجوء إلى حيازة الأسلحة الفتاكة المختلفة.

إن تحويل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلى منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مسألة تفرضها جملة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية من أبرزها:

1 – إن جميع دول المنطقتين هي دول نامية تحتاج إلى ميزانيات ضخمة للإنفاق على مجالات التنمية المختلفة وليس سراً أن جميع هذه الدول تخصص جزءاً كبيراً جداً من ميزانياتها على الإنفاق العسكري، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عملية التنمية فيها. وتحويل هاتين المنطقتين إلى مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل

سيتيح لها تخصيص معظم مواردها لعملية التنمية التي أصبحت تكتسب أهمية كبيرة في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة التي تعطي دوراً حاسماً للعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية.

2 – إن انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإفريقيا سيخلق تهديدات عسكرية مباشرة لمصالح استراتيجية واقتصادية هامة لمختلف القوة الدولية مثل: حقول النفط والغاز وخطوط إمدادات النفط وممرات الملاحة... الخ كما أنه يشكل تهديداً جدياً لفرض الاستثمار الدولي في هاتين المنطقتين.

3 – إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أيضاً تهديداً للمبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بإنهاء بؤر التوتر وإحلال السلام الدائم والشامل فيهما.

ومما لا شك فيه أن تحويل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلى منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وغيرها، يمثل هدفاً مشتركاً للعرب والأفارقة على حد سواء.

ثانياً: نحو شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل

ظل الشرق الأوسط طيلة العقود الخمسة الماضية واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً وقابلية للتفجر بسبب سياسة التوسع الإسرائيلية والاحتلالات التي أدت إليها في الأراضي العربية وما رافقها من سباق شديد للتسلح. وتصاعد سباق التسلح في المنطقة منذ فترة الستينات عندما بدأت إسرائيل تلوح بإمكانياتها النووية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي قد طرح بديلين أمام دول المنطقة، التي لم يكن من المعقول أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الاحتكار النووي الإسرائيلي:

البديل الأول: هو البديل العسكري الذي يعني السعي إلى تطوير نفس القدرات النووية التي تملكها إسرائيل، أو توفير بدائل أخرى تحقق نفس الهدف وتضمن لها التوازن، أي الاتجاه إلى تطوير الأسلحة غير التقليدية: الكيميائية أو الجرثومية.

البديل الثاني: هو البديل السياسي الذي يتمثل في الدعوة إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يتفق مع معاهدة حظر الانتشار النووي التي تعطي الحق لأية مجموعة من الدول في عقد اتفاقات إقليمية تضمن خلو مناطقها من هذه الأسلحة كما يتفق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974 الذي حدد شروط إقامة هذه المناطق كما يلي:

1 – الاتفاق بين مجموعة دول المنطقة على أهمية إنشاء هذه المناطق.

2 – تضمين الترتيبات المتخذة نظاماً فعالاً للتحقق من عدم وجود هذه الأسلحة حالياً ومستقبلاً.

3 – أن تكون المعاهدة المؤسسة لهذه المناطق غير محددة المدة.

4 – قيام تعاون بين دول المنطقة من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن العراقيل التي تقف في وجه تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية تتمثل في محاولات إسرائيل تكريس احتكارها للسلاح النووي وسعيها لتخريب وعرقلة أية محاولة عربية تستهدف منع انتشار الأسلحة النووية ورفضها التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال إخضاع منشأتها النووية للتفتيش، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد سباق التسلح في المنطقة وتوتير الأجواء فيها.

وتزداد الحاجة إلى تحقيق نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل من المنطقة إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد وانتعاش الآمال بإمكانية نجاح عملية السلام والتوصل إلى صيغ مقبولة من جميع الأطراف لتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي.

لذا يصبح إتلاف كافة مخزونات السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي والقاعدة الصناعية لإنتاجه وفي جميع دول المنطقة بلا استثناء، وتحريم إعادة إنتاجه أمرين ضروريين لتخليص بلدان الشرق الأوسط وشعوبها من أخطار الدمار الشامل.

ثالثاً – تحويل القارة الإفريقية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

شهدت القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة تحولات هامة أبرزها استقلال ناميبيا، والتوصل إلى اتفاق يضع حداً للصراع الدامي في أنغولا، وانتهاء نظام الأبراتهيد في جنوب إفريقيا وسير هذا البلد الإفريقي الكبير في طريق الديمقراطية وتصفية العنصرية.

إن الدولة الوحيدة التي تملك قدرات نووية واضحة في القارة هي جنوب إفريقيا، وكان يقوم بينها وبين إسرائيل تعاون في هذا المجال. وبالرغم من توقيع حكومة التميز العنصرية على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1991، تحت ضغط المجتمع الدولي، إلا أن القدرات النووية لها ما تزال مصدر قلق عالمي وإقليمي متزايد نظراً لما تمتلكه من مخزون اليورانيوم والقاعدة العلمية الصناعية لتطوير السلاح النووي.

وقد وقعت جنوب إفريقيا اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقات الذرية ينص على ضمانات محددة لاستخدام الإمكانات النووية فيها لأغراض سلمية بحتة. ومن الواضح أن تنفيذ اتفاق الضمانات هذا يشكل الخطوة الأساسية التي يجب اتخاذها لتحويل القارة الإفريقية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

الشروط والمعايير اللازمة لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وإفريقيا

يتطلب نزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وإفريقيا توفر ثلاثة شروط أساسية هي:

1 – التزام دول المنطقتين بالامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أو حيازتها.

2 – التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن إدخال هذه الأسلحة إلى الشرق الأوسط وإفريقيا.

3 – إنشاء نظام دولي فعال للضمانات.

وانطلاقاً من هذه الشروط يمكن القول إن المعايير اللازمة لتحويل الشرق الأوسط وإفريقيا إلى منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل تتمثل فيما يلي:

1 – إيجاد نظام فعال لتبادل المعلومات العسكرية في مجالات التسليح التعزيز الثقة بين دول المنطقتين.

2 – ضرورة التزام دول المنطقتين بالاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (إسرائيل في الشرق الأوسط، وجنوب إفريقيا في القارة الإفريقية).

3– وقف نقل المواد والتكنولوجيا العسكرية إلى الدول التي يحتمل توصيلها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً – دور البرلمانات في تحويل الشرق الأوسط وإفريقيا إلى منطقتين خاليتين من أسلحة الدمار الشامل

إن البرلمانات تلعب دوراً هاماً في المساعدة على تخليص العالم من أخطار الأسلحة النووية والأخرى ذات التدمير الشامل من خلال:

- الضغط على الحكومات للتعجيل بإنجاز اتفاقية تحريم السلاح النووي والكيميائي والتوقيع عليها والالتزام بأحكامها – والاستفادة في ذلك من الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم لقاءات دولية لهذا الغرض.
- رفض الاقتصار على منع انتشار أسلحة التدمير الشامل والتركيز على الحظر الشامل لهذه الأسلحة وضمان منع إعادة إنتاجها.
- المساهمة في إيجاد حلول عادلة وشاملة المشاكل المنطقتين (الشرق الأوسط وإفريقيا) لتسهيل عملية التوصل إلى اتفاق بشأن جعلهما منطقتين خاليتين من أسلحة الدمار الشامل.
- تطبيق معايير واحدة على جميع الدول في المنطقتين في أي إجراء يهدف إلى الحد من امتلاك أي منها لأسلحة الدمار الشامل.

أخيراً أن تحويل الشرق الأوسط وإفريقيا إلى منطقتين خاليتين من أسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يبقى مرهوناً بتعاظم الوعي والإحساس بالمصير المشترك لدى شعوب المنطقتين، كما يتطلب التعاون والتنسيق بين دولهما من جهة، وبين هذه الدول ودول العالم من جهة أخرى لأن الأمن الإقليمي والعالمي لا ينفصلان.

تقرير عن اجتماع اللجنة الثانية

عقدت اللجنة الثانية المنبثقة عن المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي – الإفريقي اجتماعها بتاريخ 1996/1/9 لمناقشة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر، والذي تضمن البنود التالية:

1 – انتخاب رئيس اللجنة ومقررها.

2 – مناقشة البنود الآتية من جدول أعمال المؤتمر:

البند السادس: آثار تطبيق اتفاقات تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات البلدان العربية والإفريقية.

البند السابع: اقتراحات ملموسة لتنشيط الحوار البرلماني العربي – الإفريقي.

البند الثامن: تعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية لمؤتمر الحوار البرلماني العربي – الإفريقي.

3 – وضع تقرير حول حصيلة المناقشات والتوصيات المقترحة من قبل اللجنة.

شاركت في أعمال اللجنة وفود تمثل برلمانات الدول الآتية: الجزائر – بنين – بوركينافاسو – الكونغو – مصر – الغابون – غانا – الأردن – لبنان – الجماهيرية العربية الليبية – مالاوي – مالي – المغرب – النيجر – أوغندا – فلسطين – قطر – السنغال – السودان – سوريا – توغو – تونس – اليمن.

في بداية اجتماعها انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها على النحو التالي:

رئيس اللجنة: السيد الدكتور إبراهيم حصوة، عضو الشعبة البرلمانية السورية.

مقرر اللجنة: السيد سيبييكو بولو آرتور من الشعبة البرلمانية الغانية.

ثم ناقشت اللجنة بنود جدول الأعمال الأخرى، واستعرضت أوراق العمل المقدمة من الشعب البرلمانية في: مصر والغابون والأردن والنيجر وتونس.

وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع تقرير عن أعمالها ضم بالإضافة إلى رئيس اللجنة ومقررها، ممثلين عن برلمانات الدول الآتية:

بوركينا فاسو، الغابون، فلسطين والسودان. وقد أقرت اللجنة مشروع التقرير المعد من قبل لجنة الصياغة وهي تتقدم إلى المؤتمر بهذا التقرير الذي يتضمن توصياتها.

أولاً – حول البند السادس من جدول أعمال المؤتمر:

ترى اللجنة أنه للاستفادة بشكل أفضل من مزايا اتفاقات دورة أورجواي يجب على الدول الإفريقية والعربية أن تتخذ بعض الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، وسوف تخفف هذه الإجراءات من المصاعب التي تواجهها هذه الدول في الاندماج بسرعة في اقتصاد عالمي منفتح أكثر وأكثر، كما سوف تسمح لها بالاستعداد بشكل أفضل لمواجهة هذا العالم الذي يتميز بالمنافسة الشديدة.

1 – إجراءات على الصعيد الوطني:

- ملاءمة الإدارة وأجهزتها مع الاتفاقات الجديدة للاستفادة من الفرص المواتية التي توفرها م . ت . ع.
- تطوير التجارة الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تدعيم المنافسة في الأسواق الدولية.
- تطوير فرص استثمارية مغرية.
- تنويع إنتاج السلع والخدمات.
- تشجيع الإنتاج الزراعي وخاصة الغذائي من أجل سد العجز الموجود في هذا المجال.
- تنمية القدرة التكنولوجية مع تحسين الكفاءات من خلال برامج التدريب الأيدي العاملة.
- زيادة الإنتاجية من أجل تحسين المنافسة في الأسواق

ب . إجراءات على الصعيد الدولي:

* تشجيع شراكة حقيقية من أجل التنمية حتى تتمكن البلدان الإفريقية والعربية من الحصول على فائدة أكبر من التحرير المتزايدة للتجارة العالمية.
* تيسير زيادة التدفقات الاستثمارية في الدول الإفريقية والعربية لمساندة جهود التصنيع.
* خلق هياكل تجارية متطورة لكي تتم الاستفادة من الفرص المهمة التي توفرها م . ت . ع، ولاسيما الإعفاءات النظامية الخاصة بالتفضيلات والمزايا الممنوحة في إطار مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية.
* توصية الحكومات العربية والإفريقية بتنسيق مواقفها على المستويات تحت الإقليمي والإقليمي والدولي.
* تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وإعطاء الأولوية لإقامة مشاريع اقتصادية مربحة على المستوى الثنائي والإقليمي وتحت الإقليمي.
* وبالتالي، تشجيع تكوين تجمعات إقليمية، في إفريقيا والعالم العربي وبين هذين الإقليمين، تطبق في داخلها نظم خاصة للتفضيلات.
* تأمين دخول المنتجات الوطنية بعض الأسواق بسهولة أكبر وذلك بفضل التجمعات الإقليمية.
* تنظيم تجارة المنتجات الأساسية لضمان دخول مستقر للبلدان النامية.
* تحسين ظروف الدخول في أسواق الدول المتقدمة بالنسبة للمنتجات التي تجد البلدان الإفريقية والعربية أهمية لتصديرها وذلك بخفض التعريفات التفضيلية عليها بشكل أكبر.

* حمل م. ت. ع. على وضع وإقرار تدابير تهدف إلى تخفيف الصعوبات الناجمة عن ضياع الهوامش التنافسية للبلدان الإفريقية والعربية، من جهة، وإلى تعويض الخسائر المحققة بسبب ارتفاع أثمان المنتجات الغذائية المستوردة، من جهة أخرى.
* تشجيع المعونة الفنية والمالية من أجل تحسين الإنتاج الغذائي والإسراع به في البلدان الإفريقية والعربية، الأمر الذي سوف يقلل من اعتمادها على واردات المواد الغذائية من الدول المتطورة.
* حث الدول المتقدمة على اتخاذ تدابير للمساعدة لصالح الدول التي تعاني من تدهور في موازين مدفوعاتها، ومن هذه التدابير تخفيف عبء الديون وخدمتها.
* التأكيد على الالتزام الدولي بتقديم العون المالي والفني للدول النامية لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية للاتفاقات الجديدة، ولتمكين الدول الأقل نمواً من مواجهة الارتفاع المتوقع في أسعار المنتجات العالمية الزراعية والصناعية.

ثانياً – حول البند السابع من جدول أعمال المؤتمر:

توصي اللجنة بما يلي:

1 – إعادة النظر في النظام الداخلي الأساسي المؤتمرات الحوار البرلماني العربي – الإفريقي باتجاه تطويره وإيجاد آليات مرنة تمكنه من تحقيق الأهداف المناطة به من جهة، ومواكبة التطورات المستجدة في العالم، من جهة أخرى.

2 – إقامة وتعزيز العلاقات الثنائية بين البرلمانات العربية والإفريقية، لاسيما بين برلمانات بلدان المشرق العربي والبرلمانات الإفريقية. والتشجيع على إقامة جمعيات صداقة برلمانية عربية إفريقية داخل البرلمانات العربية والإفريقية ووضع آلية لتحقيق ذلك.

3 – تنظيم ندوات برلمانية مشتركة تهدف إلى تبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية بين برلمانيي الجانبين، ووضع برنامج لهذه الندوات يضمن تواصلها، واختيار مواضيع لها ذات صلة وثيقة بالأوضاع الراهنة للشعوب الإفريقية والعربية.

4 – إصدار نشرة إعلامية دورية (باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والفرنسية) تعني بشؤون الحوار وتغطي أنشطته وتطرح القضايا والأفكار والاقتراحات المساعدة على تطويره وتفعيله.

5 – إنشاء روابط للترجمة والنشر للتعريف بكتب المؤلفين العرب والأفارقة.

6 – التشجيع على إنتاج وتبادل الأفلام العربية والإفريقية للتخفيف من تأثيرات الهجمة الثقافية والفنية الأجنبية.

7 – تطوير عمل لجنة المتابعة ووضع آلية تسهل تحركها وتحولها إلى جهاز قادر على تنفيذ المقررات الصادرة عن مؤتمرات الحوار.

8 – تبادل الوثائق والمعلومات بين البرلمانات العربية والإفريقية ووضع دليل كامل للتعريف بالبرلمانات الأعضاء في كلا الاتحادين.

9 – تحسين مستوى التنسيق بين مواقف وفود الشعب البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قبل انعقاد كل مؤتمر، خاصة فيما يتعلق بـ "

– الموقف من طلبات إدراج بنود خاصة في أعمال المؤتمرات.

– شغل المناصب القيادية في هيئات الاتحاد.

– اقتراح موضوعات ذات اهتمام مشترك في جدول أعمال المؤتمرات.

10 – تغيير اسم مؤتمر الحوار إلى "المؤتمر البرلماني العربي – الإفريقي" لنتمكن من توسيع نشاطاته وتكثيف لقاءاته وتنويع اهتماماته.

11 – السعي لتشكيل جهاز دائم للتعاون البرلماني العربي – الإفريقي في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، على غرار المؤتمر البرلماني للأمن التعاون في حوض البحر المتوسط.

ثالثاً – حول البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر:

توصي اللجنة بإضافة العبارة التالية إلى نهاية الفقرة الأولى من المادة الثانية من اللائحة الداخلية لمؤتمر الحوار:

"ويراعي تمثيل النساء في هذه الوفود حيثما كان ذلك ممكناً".

****

وكان المؤتمر قد استمع إلى كلمات السادة رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر. وقد تضمنت هذه الكلمات وجهات نظر الوفود حول مختلف القضايا الدولية والأوضاع الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على الموضوعات والبنود التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر. ونتيجة لمناقشات السادة رؤساء الوفود ومداولاتهم، فقد تم الاتفاق على جملة من الأمور كان من أبرزها بجانب توصيات اللجنتين ما يلي:

1 – مباركة المساعي المبذولة لإحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وضرورة الالتزام الكامل باتفاقات السلام التي تم التوقيع عليها، والتأكيد على أن تؤدي المفاوضات الجارية على المسارين السوري واللبناني إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك الانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة.

2 – التأكيد على عروبة القدس الشريف ومكانتها الدينية، ورفض المحاولات الرامية لإجراء أية تغييرات سياسية أو جغرافية أو ديمغرافية تؤثر على وضعها النهائي، ورفض قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لمخالفته للشرعية الدولية وانعكاساته السلبية على عملية السلام.

3 – ضرورة اللجوء إلى الحوار والتشاور لحل النزاعات، ووضع حد للخلافات القائمة من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

4 – الإعراب عن القلق فيما يخص النزاع الأريتيري حول جزيرة حنيش الكبرى التابعة لليمن، وتأكيد عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، ومطالبة الطرفين بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 1995/12/15، والدخول في مفاوضات لحل الأزمة بالطرق السلمية مع مراعاة الأعراف والقوانين الدولية بما يحفظ الحقوق التاريخية للطرفين.

5 – وانطلاقاً من نفس المبدأ، فقد جدد المؤتمر قراره المتعلق باحتلال إيران لجزر طنب الصغرى، وطنب الكبرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، ودعوته لإيران من أجل الاستجابة مع الدعوة لحل النزاع بالطرق السلمية المنسجمة مع الشرعية الدولية.

6 – القلق من استخدام العقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي لفترات طويلة مما يؤثر على رفاه الشعوب ومستويات الرعاية الصحية، والمتطلبات المعيشية، وتعرقل إمكانات النمو وتلبية الحاجات الأساسية، والدعوة إلى ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية والمعاناة عن الشعب العراقي في ضوء الشرعية الدولية، وإلى رفع الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية خاصة في ضوء المبادرات الإيجابية التي تقدمت بها الجماهيرية لحل النزاع بالطرق السلمية، وبما يضمن احترام سيادتها وقوانينها.

7 – تأييد طلب المجلس الوطني الفلسطيني للحصول العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

8 – أما بالنسبة للجنة المتابعة، فقد قرر المؤتمر تشكيلها لمدة سنتين، وتكون مؤلفة على النحو التالي:

عن الجانب الإفريقي: بوركينا فاسو، السنغال، الغابون، غانا، النيجر، مالي.

عن الجانب العربي: الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، سوريا، وفلسطين.

وعقد المؤتمر جلسته الختامية يوم الأربعاء الواقع في 1996/1/10 حيث أقر البيان الختامي الذي تضمن قراراته وتوصياته. وكذلك فقد وافق المؤتمر بالإجماع على الدعوة التي وجهها سعادة رئيس وفد الشعبة البرلمانية في بنين لعقد مؤتمر الحوار البرلماني الإفريقي – العربي الثامن في بنين خلال عام 1998.

وشكر رئيس المؤتمر في كلمته النهائية جميع رؤساء الوفود وأعضائهم على ما أبدوه من مستوى رفيع في المداولات وتعاون وثيق لإنجاح أعمال المؤتمر الناجح. وشكر كذلك الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ولاتحاد البرلمانات الإفريقية على ما قدموه من تقارير وما بذلوه من جهود متميزة ساهمت في إنجاح المؤتمر.

وشكر الرئيس نائبه السيد بونييصا أرسين يي من بوركينا فاسو والمقرر العام د. جواد العناني عضو مجلس العيان الأردني وأمين عام وموظفي مجلس الأمة، وجميع المؤسسات الأردنية الرسمية والشعبية التي ساهمت في توفير التسهيلات والخدمات أثناء المؤتمر.

وكذلك قرر المؤتمر رفع برقية شكر وامتنان إلى جلالة الملك الحسين بن طلال حفظه الله على رعايته للمؤتمر، وترؤسه لجلسة الافتتاح، وعلى كلمته التوجيهية الشاملة مشيدين بسياساته الحكيمة وبعد نظره في قيادة الأردن على طريق التقدم والازدهار والسلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفي النهاية عبر المشاركون في المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي – الإفريقي، عن شكرهم العميق وتقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانتان العامتان لاتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي، كما عبروا عن الشكر الجزيل والتقدير الكبير لجميع أطر مجلس الأمة الأردني، وجميع الموظفين الأردنيين الذين لم يدخروا جهداً في سبيل تسهيل مهمة المشاركين في المؤتمر، وأكدوا على الخبرة والكفاءة العالية للأطر الأردنية، كما أعرب المؤتمر عن شكره الجزيل والتقدير لطاقم المترجمين للعمل الكبير الذي قاموا به.

عمان 1996/1/10

نص البرقية التي رفعها المشاركون في المؤتمر إلى
صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال
عاهل المملكة الأردنية الهاشمية حفظه الله

نتشرف نحن البرلمانيين الأفارقة والعرب المشاركين في المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي – الإفريقي المنعقد في عمان ما بين الثامن والعاشر من كانون الثاني / 1996 بأن نعرب لجلالتكم عن شكرنا، وامتناننا العميقين على رعايتكم السامية لمؤتمرنا وتفضلكم بترؤس جلسة افتتاحه، وعلى الرعاية الكريمة وحسن الوفادة اللذين قوبلنا بهما في رحاب المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي يعكس حرص جلالتكم على توطيد العلاقات العربية الإفريقية وإرسائها على أسس راسخة، ومتينة.

لقد أتاح انعقاد المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي – الإفريقي في عمان فرصة ثمينة لنا للاطلاع على ما حققته المملكة الأردنية الهاشمية – التي تقودون مسيرتها بكل ما عرف عن جلالتكم من حكمة واقتدار – الكثير من المنجزات الهامة على مختلف الأصعدة، لاسيما في ميدان تعزيز المسيرة الديمقراطية وتوطيد الحياة البرلمانية، في إطار من الحرية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. وقد توجتم هذه المنجزات بإسهامكم الفعال والمقتدر في صنع السلام ووضع هذه المنطقة على طريق الاستقرار والازدهار بعد عقود طويلة من الحروب والصراعات.

إن الخطاب السامي الذي تشرفنا بالاستماع إليه في جلسة الافتتاح، والذي اعتبره المؤتمر وثيقة أساسية من وثائقه، قد شكل بالنسبة لنا نبراس عمل وشعلة هداية، ساعدتنا على التوصل إلى قرارات وتوصيات تخدم توطيد العلاقات العربية – الإفريقية في مختلف الميادين.

نتمنى لجلالتكم العمر المديد والصحة والسعادة، وللمملكة الأردنية الهاشمية التقدم والازدهار والسؤدد.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام والتحية والتقدير.

البرلمانيون العرب والأفارقة المشاركون
في المؤتمر السابع للحوار البرلماني
العربي – الإفريقي